

## The Universality of Islamic Legislation and the Secular view.. Reviewing and Criticism

**Nisreen Shaker Hakim**

PhD student in comparative interpretation, Bintul-Huda Foundation for Islamic Sciences, Iran.

E-mail: [zahra599.569@gmail.com](mailto:zahra599.569@gmail.com)

### Summary

Secularism has presented itself, in recent ages, as an alternative to the religious existence in human life. After man had taken himself away from the Church, secularism hastened to heal the wound of that separation by convincing people of their ability to be legislators and take the place of the divine religious legislations. There was no similarity between the secular products (and the calls aroused by secularism to achieve the alleged freedom of man), and the divine legislations that Islam had brought to be universal and comprehensive for every time and place. The article discusses the characteristics of the Islamic legislation represented by (the divinity of legislation, innate accordance, existential richness, and the reality of taking place), and shows evidences on the universality of the Islamic legislation through reason and tradition. The article shows that comprehensiveness is one of the axioms of belief in Islam. The article, then, discusses the most important spurious arguments of secularism against the universality of the Islamic rulings and legislations, which cannot withstand the rational and traditional texts and arguments.

**Keywords:** Islamic legislation, secularism, foundations of secularism, the evidence of the universality of legislation, criticism of universality, secular view.

-----  
Al-Daleel, 2023, Vol. 6, No. 20, PP .66–86

Received: 13/03/2023; Accepted: 16/04/2023

Publisher: Al-Daleel Institution for Studies and Research

©the author(s)



## عالمية التشريع الإسلامي والنظرة العلمانية.. عرض ونقد

نسرین شاکر حکیم

طالبة دكتوراه في التفسير المقارن، مؤسسة بنت الهدى للعلوم الإسلامية، إيران.

البريد الإلكتروني: zahra599.569@gmail.com

### الخلاصة

طرحَت العلمانية نفسها في العصور المتأخرة بديلاً للوجود الديني في الحياة الإنسانية، وبعد أن نزع الإنسان نفسه من أحضان الكنيسة، أسرعَت العلمانية تداوي ألم ذلك الانفصال من خلال إقناع الإنسان بقدرته على الحلول محلّ الديني الإلهي مشرعاً. لم يكن هناك تشابه بين المنتج العلماني (والنداءات التي جاء بها لتحقيق الحرّية المزعومة للإنسان)، وبين التشريع الإلهي الذي جاء به الإسلام، فكان إلهي النداء والتطبيق والإجراء، عامّاً وشاملاً لكلّ زمان ومكان. عرض المقال لخصائص التشريع الإسلامي المتمثلة بـ (إلهية التشريع، الانسجام الفطري، الغنى الوجودي، وواقعية التحقق)، وجاء بأدلة عالمية التشريع الإسلامي عقلاً ونقلاً، وأظهر تلك الشمولية التي هي من مسلّمات الاعتقاد بالدين الإسلامي، ثمّ عرض أهم إشكالات العلمانية على عالمية الأحكام والتشريعات الإسلامية، التي لا يمكنها الصمود أمام إحكام النصوص والأدلة العقلية والنقلية.

الكلمات المفتاحية: التشريع الإسلامي، العلمانية، أسس العلمانية، أدلة عالمية التشريع، نقد العالمية، النظرة العلمانية.

مجلة الدليل، 2023، السنة السادسة، العدد العشرون، ص. 66-86

استلام: 2023/03/13، القبول: 2023/04/16

الناشر: مؤسسة الدليل للدراسات والبحوث

© المؤلف



## المقدمة

أنتج العصر الحديث الكثير من الاتجاهات والتيارات العلمية والاعتقادية والاجتماعية وغيرها، ويمكن اعتبار العلمانية الوليد الشرعي لعصر الحداثة، الذي دأب على توظيف العلم والنظر إلى المنتج الحسي بوصفه نتاجاً واقعياً قادراً على تطوير الإنسان وإسعاده، ونبذ كل ما لا تستطيع التجربة إثباته وتأكيد، والإعراض عن العقائد والمعارف الغيبية. فقد كانت العلمانية تلهث وراء نماذج عامة ومحيدة تستطيع من خلالها الوصول إلى حتمية كونية قابلة للإجراء على مختلف الشعوب والعالم. لم يقتصر هذا الموج الذي أخذ بلباب أصحابه وأعناقهم على مهده الذي ولد فيه، فسرعان ما انتشرت أصداؤه في الأجواء، وها هي أصداؤه تصل أسماع القارتين النائيتين عن تلك الأصقاع، فتنبري حناجر العلماء بين مهلهل ومولول ومتأمل فيه. لقد اصطدمت العلمانية في بلدان القارتين بطود الإيمان والتعاليم والتشريعات الدينية، فما كان منها إلا أن تشرع سلاحها كما فعلت من قبل مع نظيرها الكنسي، فاكسحته وقضت عليه، لكن الظروف الموضوعية هذه المرة ليست كما كانت عليه في بلدانها الأم، فإنهاالت تشكيكاً واعتراضاً وانتقاداً للصرح الديني محاولةً إهلاكه والإجهاز عليه. فلم يحالفها الحظ هذه المرة؛ فالتشريع الإسلامي غداً قوياً في تلك المواجهة فهو ينتمي إلى السماء ويغذي منها نبغاً صافياً دون تحريف فيه أو تبديل لما يحتويه. يتكفل المقال بدراسة وتحليل عالمية التشريع الإسلامي والنظرية العلمانية من خلال مجموعة خطوات نتعرف من خلالها على:

ماهية التشريع الإسلامي.

ماهية النظرية العلمانية.

نظرة عامة على التشريع.

خصائص التشريع الإسلامي.

الموقف الذي فرضته عالمية وشمولية التشريع على النظرية العلمانية.

الإشكالات التي جاءت بها العلمانية على التشريع الإسلامي.

## المبحث الأول: مفردات البحث

## أولاً: التشريع الإسلامي

التشريع لغةً: أصل التشريع من فعل شرَّعَ قال صاحب المقاييس: إنَّ الشين والراء والعين أصل واحد، وهو شيء يُفْتَح في امتدادٍ يكون فيه. من ذلك الشريعة، وهي مورد الشَّارِبَةِ الماء. واشتقَّ من ذلك الشَّرْعَةُ في الدِّين، والشَّريعة. [ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج 3، ص 262]

وأشْرَعَ الطَّرِيقَ: بَيَّنَّهُ وَأَوْضَحَهُ، كَشَرَّعَهُ تَشْرِيعًا، أَي جَعَلَهُ شَارِعًا [الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، ج 11، ص 241]. وكما قيل: إنَّ أهونَ السَّقيِّ للإبل تشريعها الماء، وهو أن يوردَ ربُّ الإبل إبله شريعةً لا يُحتاج مع ظهور مائها إلى نَزْعٍ بالعلَق من البئر ولا جَبِّي في الحوض. [الأزهري، تهذيب اللغة، ج 1، ص 271]

فالأصل في التشريع هو فتح الطريق باتجاه الشريعة لغرض السقي، وهو يتضمن السهولة وعدم التكلّف في جلب الماء أو سحبه من البئر أو الحوض. فهو يشتمل على شقّ الطريق والإيراد صوب الماء بسهولة، ثمّ استعير هذا المعنى للدلالة على سنّ الأحكام الشرعية وإدخالها في حياة المكلفين، والوجه كما قد يبدو في هذا الاستعمال هو السنّ والإدخال أولاً، والسهولة وعدم العناية ثانياً؛ لكون الأحكام الشرعية أموراً تناغي الفطرة وتنسجم مع الطبيعة الإنسانية.

التشريع اصطلاحاً: أمّا تعريف التشريع الاصطلاحي فهو: ما شرعه الله لعباده من العقائد والعبادات والأخلاق والمعاملات ونظم الحياة في شعبها المختلفة؛ لتحقيق سعادتها في الدنيا والآخرة. [القطان، التشريع والفقه في الإسلام.. تاريخاً ومنهجاً، ص 15]

فالتشريع الإسلامي: مجموعة القواعد والأحكام والتشريعات التي جاء بها الإسلام الحنيف لإدارة الحياة الإنسانية وتنظيمها والرقى بها إلى مدارج العزّ والكمال.

## ثانياً: العالمية

العالمية لغةً: من النسبة للعالم، وهي مصدر صناعي من نفس اللفظ، والعالم هم الخلق والجمع هم العوالم. [الجهوري، تاج اللغة وصحاح العربية، ج 5، ص 1991]، ونقل صاحب المفردات: العالم عالمان الكبير وهو الفلك بما فيه، والصغير وهو الإنسان؛ لأنه مخلوق على هيئة العالم، وقد أوجد الله تعالى فيه كلّ ما هو موجود في العالم الكبير. [الراغب الأصفهاني، مفردات ألفاظ القرآن، ص 582]

فقد تراوحت أقوال اللغويين بين القول بأنّ العالم يتمثّل بالخلق أو القول بأنّه الفلك وما يحويه وقيل العالم: واحد العالمين، وهم أصناف الخلق، قال الله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾.

وقال ابن عباس: العَالَم: ما يعقل من الملائكة والجن والإنس، ومن ذلك قول الله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْعَالَمِينَ﴾. [الحميري، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، ج 7، ص 472]. لكن الملاحظ أنَّ القرآن الكريم لم يستعمل هذا اللفظ على وجه الخصوص، وقد يعود ذلك لكون النظرة القرآنية تعدّ كلّ المخلوقات تندرج ضمن عوالم، ولا يختصّ الإنسان بذلك، قال تعالى: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَالُكُمْ مَا فَرَّظْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ﴾ [سورة الأنعام: 38].

العالمية اصطلاحاً: يعدّ هذا المصطلح في وقتنا الحاضر من المصطلحات الحديثة، ويشار إليه اليوم باصطلاح "العالمية" (Globality) الذي يتجاوز الحدود الخاصة بالأفراد والجماعات ليعمّ الناس والمكان في كلّ الأرجاء، وهذا المعنى كما يراه رابرتسون (Robertson) الذي يُعتقد بأنه من أوجد هذا المصطلح، والذي بدأ منذ ما وجد الإنسان لكنّه ظهر بشكل جدي مع التراكم السكاني وانحسار المسافات بين الدول والشعوب، ويعرّفه بأنه الوعي بالعالم باعتباره مكاناً واحداً والاهتمام به ككلّ واحد. [ينظر: رابرتسون، العالمية، ص 275 - 267]

العالمية ظاهرة تعدّ متأخّرةً وجديدةً من حيث الاجتماع التدريجي لظروف تحقّقها، وكذا من حيث استقطاب الاهتمامات العامّة إليها. وقد جرى حتّى الآن التعبير عنها بعبارات مختلفة من قبيل "تصغير العالم" (Minimization of the World) و"اكتساب القضايا مدياتٍ عالمية" (Globalization of Problems) وظهور "القرية العالمية" (Global Village). [شجاعى زند، الدين والمتغيرات الثقافية المعاصرة، ص 121]

والمعنى الذي نبتغيه في المقال - وإن كان قد يبدو مشابهاً بعض الشيء في النظرة الأولى لاصطلاح العالمية - يختلف عنه في دواعيه وأهدافه، كما سيّضح من خلال مطاوي البحث. فالدعوة الإسلامية والأحكام الحنيفة لم تقتصر على نشر تعاليم الإسلام وأحكامه وتشريعاته على ناس أو أمة بعينها، فالعنوان كان (للعالمين) لإخراجهم من ظلمات الجهل إلى نور الحقّ والمعرفة الإلهية، بل ولم يكن للإنس وحدهم، فالجنّ كما تنقل لنا سورة الجنّ مشمولين بتلك الدعوة: ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِنَ الْجِنِّ فَقَالُوا إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ فَآمَنَّا بِهِ وَلَنْ نُشْرِكَ بِرَبِّنَا أَحَدًا﴾ [سورة الجنّ، 1 و 2].

### ثالثاً: العلمانية (secularism)

اختلف المتخصّصون في الأصل اللغوي للعلمانية؛ فهي ليست من المصطلحات القديمة؛ إذ ظهرت مع عصر التنوير والنقلة العلمية التي شهدتها الغرب. واختلف الباحثون في أصلها هل هي بفتح العين أو كسرهما، القول بكسر العين يقتضي اشتقاقها من العلم؛ وذلك لقيامها وارتكاز

أساسها على العلم في عصر التنوير، وذهب إلى ذلك بعض المنظرين [القرضاوي، الإسلام والعلمانية وجهها لوجهه، ص 43؛ الحفني، المعجم الشامل لمصطلحات الفلسفة، ص 562 و 563]، وهذا غير صحيح؛ فالعلم في الإنجليزية والفرنسية معناه (Science) والمذهب العلمي (Scientism) والنسبة إلى العلم هي (Scientific)، وخلاصة القول إنّ العلمانية بفتح العين مشتقة من العالم المادي، فهي عبارة عن اتجاه يهدف إلى الدمج الثقافي وتجاوز الحدود تاركةً البعد الديني والالتزام العقدي وراء ظهرها، مُعلنةً فصل الدين عن السياسة. فيكون معناها حسب ما ذكر المعجم الفلسفي: وهي دعوة إلى إقامة الحياة على غير الدين، وتعني في جانبها السياسي بالذات اللادينية في الحكم، فهي أيديولوجيا تشجع المدنية أو المواطنة وترفض الدين بوصفه مرجعاً رئيساً للحياة السياسية. [حسيبة مصطفى، المعجم الفلسفي، ص 344] أمّا بالنسبة للبنية الفلسفية التي يتكوّن منها النموذج العلمي، نجد أنه يركز على أبعاد ثلاثة هي التحييد ويعني فصل الدين من الأمور والأحكام عن غيره، بحيث يحصل انفصال تدريجي للدين عن السياسة، والثاني التخصص من خلال جعل الدين مقتصرًا على نطاق ومجال خاص، والثالث فيها هو العقلنة وتعني جعل العقل بمفرده قائداً ورائداً للحياة الإنسانية بعيداً عن التشريعات الدينية. [انظر: نبيل درار، الدين والتحديثات الحديثة، ص 75]

## المبحث الثاني: التشريع والعنصر البشري

إنّ البنية المجتمعية التي يعيشها الإنسان على الأرض تفترض وجود مجموعة من القوانين والأحكام التي تسير وتحكم العلاقة بين أفراد المجتمع، من جهة أخرى أنّ نفس الإنسان يحتاج في علاقته مع نفسه والطبيعة التي يسخرها لحاجاته وعلاقته مع الآخرين وخالفه الذي أوجده في هذه المعمورة. وكان من اقتضاءات الحياة على الأرض اجتماع الناس مع بعضهم، فإذا اجتمعوا حدث بينهم الاختلاف والتجاذب والتنازع والتجاذب وتعدّد الآراء؛ لما جبلت طبائعهم عليه من حبّ الخير لأنفسهم واستئثارهم وحيازتهم بعضهم عن بعض للمنافع، فكان لا بدّ من وازع يزرعهم عن التكالب والتنازع والتخاصم، ويفصل بينهم ويبين لكلّ فرد حدوده وحقوقه وواجباته، فلا ينبغي أحد على أحد ولا يطغى بعضهم على بعض. والوازع هنا عبارة عن النظم والتشريعات التي بموجبها يعرف كلّ فرد ما له وحقوقه وحقوق الآخرين، فلا يعتدي عليها، فكانت الحاجة إلى سلطة تقوم بفرض النظم وإلزام الناس بها ومعاقبة الخارج عليها حاجةً تفرضها طبيعة الذات الإنسانية، ومن الأفضل من الخالق والعالم بدقائق الذات الإنسانية وصفاتها لبيان ما تحتاجه وما فيه صلاحها ونجاحها، وقد تعاهد الخالق العظيم خلقه وعباده بالتشريعات الملائمة والمناسبة لهم

في كلّ رسالة من الرسالات السماوية. وكان التشريع الإسلامي متميّزاً بين تلك الشرائع في تلبية حاجة الإنسان الفطرية واندسجامة معها وشموله لكلّ أبعادها، وهو ما سيّضح واضحاً وجلياً من خلال ثنايا البحث في طبيعة التشريع الإسلامي وخصائصه.

### أولاً: خصائص التشريع الإسلامي

يتمتع التشريع الإسلامي بوصفه تشريعاً يرتبط بالسماء بمجموعة من الخصائص التي تميّزه عن سائر التشريعات الأرضية، بل وحتّى السماوية التي طالتها يد التغيير الإنسانية؛ فحرقت طريقها السماوي ونأت بها إلى سلوك المهاوي الأرضية. فالتشريع الإسلامي وهو يرتدي رداء الحفظ الإلهي الذي طاله من القرآن الكريم واستمدّه من آياته وأحكامه جعله متميّزاً ومختلفاً عن باقي الشرائع والقوانين؛ وكانت النتيجة الطبيعية لذلك امتلاكه مجموعة من الخصائص أهمّها كونه: (شريعة إلهية - شريعة تتلاءم مع الفطرة - شريعة تلبّي حاجات الإنسان - تشريعاتها قضايا حقيقية وليست قضايا خارجية).

#### أ- إلهية التشريع

يطرح التشريع الإسلامي نفسه مختلفاً، فهو يتّصل بحظّ السماء، فتضحى الربّانية أولى صفاته وخصائصه. فلم تكن للبد البشرية دخلٌ في تكوينه ووجوده. ويمكن اعتبار هذه الصفة هي الأصل الذي ستعتمد عليه باقي الخصائص، فإلهية النصّ القرآني وكون ربّ العباد وخالقهم هو من سنّ لهم الأحكام أمر يترتب عليه الكثير؛ إذ اعتدنا في الحياة الدنيا على أن تكون السلطة التشريعية تختلف عن الحاكم ومن يدير البلاد، لكنّ الحال يختلف مع ربّ العباد، فهو من خلقهم ويعرف أسرارهم وما فيه نفعتهم وضرّهم، بل هو الأقرب إليهم من أيّ موجود يتصوّرون: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِ نَفْسُهُ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ [سورة ق: 16]؛ وبذلك يمكننا القول إنّ التشريع في هذه الحال ينسجم مع ذات الإنسان؛ باعتبار أنّ مصدرهما واحد تكويناً وتشريعاً، وليس تحميلاً عليه؛ وعليه سيلائم هذا التشريع الذات الإنسانية في كلّ زمان ومكان ويتكيّف معها؛ ورغم صعوبة بعض التكاليف والتشريعات التي تظهر للوهلة الأولى، لكنّ المنافع والآثار المترتبة عليها، سواءً في الجانب الفردي أو الاجتماعي، تجعل من مشقّة تلك التكاليف أمراً هيئاً. فالتشريع الإلهي ليس من وضع البشر القاصر عن إدراك كنه الأشياء والإحاطة بحقائق الموجودات وخفاياها، فهو عاجز عن ذلك؛ إذ يتأثر بالمكان والزمان والثقافة والمزاج والهوى، فهو في تغير دائم واضطراب [انظر: الأشقر، المدخل إلى الشريعة والفقه، ص 65]، وهو يعيش الحاجة في كلّ زاوية من زوايا حياته، الحاجة هي السمة



الأساسية للإنسان بدءاً من أكله وشرابه إلى وجود القوانين التي تنظم حياته وتسير أموره وتضمن له الحياة الكريمة مع بني جنسه، فمن يكون أقدر على ذلك من خالقه وموجده؟ هناك جملة من الأمور المترتبة على كون التشريع إلهياً نذكر منها:

- 1- ما ذكرناه أعلاه والمتمثل بالمواءمة ومناسبة التشريعات الإلهية للذات الإنسانية.
- 2- تجاوز التشريع الإلهي للمكان والزمان، فهو عام لكل الأزمنة والامكنة؛ وذلك يرتبط بالعلم الإلهي المطلق، فلا يقتصر على برهة أو فسحة دون أخرى.
- 3- يتحلّى التشريع الإلهي بخاصيتين هما الوقاية والعلاج إن صحّ التعبير، وبيانه أنّ التشريع الإلهي في الحال الذي يكون فيه مرهماً وعلاجاً للذات الإنسانية ليخرجها من ظلمات الجهل والمعصية إلى نور الحق والطاعة، فإنّه يقيها كذلك من الانزلاق في وادي الضلال والانحراف.

#### ب- الانسجام الفطري (شريعة تتلاءم مع الفطرة)

تترتب هذه النقطة على سابقتها، فالتشريعات لما كانت إلهية ربّانية شرّعها إله حكيم وصف نفسه بقوله: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾ [سورة الحديد: 4]؛ كانت منسجمة تماماً مع الفطرة البشرية، فهي تقودها تارةً وتحول دون انحرافها تارةً أخرى؛ لذلك جاء الأمر الإلهي بالاتباع المطلق للأحكام والتشريعات النازلة من الساحة الإلهية ﴿فَاقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [سورة الروم: 30]، فالتشريع الديني يعمل من جهة على إحياء هذه الفطرة، ثمّ يقوم بتوجيهها بنقل الإنسان من دائرة الفعل الفطري إلى دائرة الفعل المنظم بشرائع الوحي. [انظر: المختار الأحمر، العلاقة بين الفطرة والشريعة، ص 20 و 21]

كما إنّ الشريعة والتشريع تخدم الفطرة وتعينها وتحفظها، فهدف التشريع جلب المصالح ودرء المفاسد والسعي في تقريب العباد لطريق الهداية والصواب، والفطرة هي الطريق لذلك. [انظر: إيمان حسن أحمد، علاقة الفطرة بالمقاصد الشرعية، ص 2]

وتبين لنا هذه النقطة السبب في حالة الانسجام والراحة النفسية التي يشعر بها المكلف حين أدائه التكاليف والتزامه بالتشريع، والعكس حين عصيانه وتمردّه، وحالة العصيان هذه ليست إلّا نتيجةً لبعد الإنسان عن فطرته ونسيانه وغفلته، إذ يوجب السير خلاف التشريع حالةً من الرين والطبع كما يعبر القرآن الكريم: ﴿كَلاَّ بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [سورة المطففين: 14]، وتحول دون شعور الإنسان بمغبة ما يفعل.



## جـ- الغنى الوجودي (شريعة تلبية حاجات الإنسان)

لم تكن التشريعات التي جاء بها الإسلام مجرد أحكام لتنظيم حياة الإنسان الظاهرية وتسيير أموره، بل كانت أحكاماً وتشريعاتٍ تسير في ذاتها وبنيتها الذات الإنسانية؛ لتخرجها من ظلمات الجهل إلى نور الحقيقة وتهديها إلى طريق الحق، فالقرآن الكريم - وهو يمثل مصدر التشريع الإسلامي - وصف نفسه: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تَبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾ [سورة النحل: 89]. يقول السيد محمد حسين الطباطبائي في تفسيره للآية الكريمة: «وإذا كان كتاب هداية لعامة الناس (وذلك شأنه)، كان الظاهر أن المراد بـ "كل شيء" كل ما يرجع إلى أمر الهداية، مما يحتاج إليه الناس في اهتدائهم من المعارف الحقيقية المتعلقة بالمبدأ والمعاد والأخلاق الفاضلة والشرائع الإلهية، والقصص والمواعظ فهو تبيان لذلك كله» [الطباطبائي، الميزان في تفسير القرآن، ج 12، ص 324]. وقال الطبري في هذه الآية: «﴿تَبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ أي بياناً لكل أمر مشكل، ومعناه ليبين كل شيء يحتاج إليه من أمور الشرع، فإنه ما من شيء يحتاج الخلق إليه في أمر من أمور دينهم إلا وهو مبين في الكتاب، إما بالتنصيص عليه أو بالإحالة إلى ما يوجب العلم من بيان النبي ﷺ، والحجج القائمين مقامه، أو إجماع الأمة فيكون حكم الجميع في الحاصل مستفاداً من القرآن» [الطبري، مجمع البيان في تفسير القرآن، ج 6، ص 585].

يعكس هذا الأمر حقيقة وجودية مهمة، وهي أن التشريع الإلهي يلائم ويتسق مع الوجود الإنساني بنحو يجعله يشترع من الأحكام ما فيه سعادة المكلفين وكما لهم، ونعني بالكمال هنا ما يعين المكلف على رقي مدارج القرب، والسير نحو السعادة الأبدية، فقد جاء التشريع مشعلاً ينير للإنسان دربه ويلهمه فعل الخير وما فيه صلاحه وقربه من مولاه وخالقه. فقد قال رسول الله ﷺ: «مَا مِنْ شَيْءٍ يُقَرِّبُكُمْ مِنَ الْجَنَّةِ وَيُبَاعِدُكُمْ مِنَ النَّارِ إِلَّا وَقَدْ نَهَيْتُكُمْ عَنْهُ وَأَمَرْتُكُمْ بِهِ» [البرقي، المحاسن، ج 1، ص 344].

وعن أبي أسامة: «كَتَبَ عَبْدُ اللَّهِ ﷺ وَعِنْدَهُ رَجُلٌ مِنَ الْمُغِيرَةِ، فَسَأَلَهُ عَنْ شَيْءٍ مِنَ السُّنَنِ، فَقَالَ: مَا مِنْ شَيْءٍ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ وَلَدُ آدَمَ إِلَّا وَقَدْ خَرَجَتْ فِيهِ السُّنَّةُ مِنَ اللَّهِ وَمِنْ رَسُولِهِ، وَلَوْلَا ذَلِكَ مَا احْتَجَّ عَلَيْنَا بِمَا احْتَجَّ. فَقَالَ الْمُغِيرِيُّ: وَبِمَا احْتَجَّ؟ فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: قَوْلُهُ: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي﴾» [المجلسي، بحار الأنوار، ج 2، ص 169].

## ثانيًا: أدلة عالمية التشريع الإسلامي

قد يبدو القول بعالمية التشريع الإسلامي لمن لا يعتقد بهذه المسألة مجرد دعوى تحتاج لإقامة الدليل، وهذه الأدلة وبحسب نوع مخاطبتها تنقسم إلى قسمين، يخاطب القسم الأول شريحة من يعتقد بالإسلام دينًا إلهيًا والقرآن الكريم كتابه السماوي، وهنا سنجد الأدلة العقلية من آيات وروايات، أمّا مخاطب القسم الآخر فهو عموم البشر، سواء المسلم الموحد أو الكافر الملحد، وهي الأدلة العقلية وسنقوم ببيانها تباعًا:

### أ- الأدلة العقلية<sup>(1)</sup>

يشتمل هذا النوع من الأدلة على مجموعة من الآيات والروايات التي تدلّ على عالمية التشريع الإسلامي، هذه العالمية التي ترادف الشمولية والكلية، فتجعل أحكام هذا الدين غير محدودة بملة أو نطاق وحيّز دون آخر. فأحكام هذا الدين - وهي تناغي الفطرة وتحاكي الحلقة الإلهية - جاءت لتثير فيهم ما فطروا وأوجدتهم خالقهم عليه: «وَوَاتَرَ إِلَيْهِمْ أَنْبِيََاءُهُ لِيَسْتَأْذُوهُمْ مِيثَاقَ فِطْرَتِهِ، وَيُذَكِّرُوهُمْ مَنْسِيَّ نِعْمَتِهِ، وَيَحْتَجُّوا عَلَيْهِمْ بِالتَّبْلِيغِ، وَيُثِيرُوا لَهُمْ دَفَائِنَ الْعُقُولِ» [نهج البلاغة، الخطبة الأولى]، فالأصل في هذه الأحكام ليس بالشئ الجديد والغريب عن النفس الإنسانية حتّى يحتاج لدليل يدلّ عليه أو برهان يرشد لمدّاه، قال تعالى: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ﴾ [سورة التكويد: 27]. فالمهمّ هو أن يوقظ الناس من غفلتهم، ويجعلهم يتعمّقون في التفكير؛ لأنّ الطريق واضح، وعلاماته ظاهرة، والفطرة السليمة في داخل الإنسان تمثّل دافعًا قويًّا تدفع الإنسان إلى سبيل التوحيد والتقوى، فالمهمّ هو الصحوّة، وهذه هي الرسالة الرئيسة للأنبياء ولكتبهم السماوية. هذه العبارة وردت مرّات عديدة في القرآن، وكلّها تبين أنّ محتوى دعوة الأنبياء في كلّ المراحل يتناسب مع الفطرة التي فطرنا عليها البارئ ﷻ، وأنّ الاثنين يسيران معًا» [مكارم الشيرازي، الأمثل، ج 14، ص 566].

وجاء التعبير بالذكر وهو ينطوي على إشارة مهمة، وهي أنّ هذا الكتاب وتشريعاته جاءت تذكّرًا لأمر منسيّ، والنسيان فرع وجود معرفة قبلية سابقة، وهو ما يؤكّده النصّ الكريم، فالأحكام الإلهية ليست أحكاما مستحدثة مخالفة للنفس البشرية، وقد جاء هذا التعبير كثيرًا في الآيات القرآنية مشيرًا إلى عالمية التشريعات الإلهية وشموليتها وعموميتها. قال تعالى في سورة القلم: ﴿وَمَا هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ﴾ [سورة القلم: 52]. «هو الكتاب الذي يفتح للعالمين النافذة الواسعة على

1- قد يقال بأن هذا أشبه بالدور لأنّه إثبات للشئ من نفسه، وهو غير وارد لأنّ الكلام ليس في أصل إثبات التشريع الإسلامي وكونه من الله تعالى، بل هو في إثبات إحدى صفاته وهي (العالمية)؛ فلا إشكال في البين.

ذكر الله ووعي المسؤولية، وسعة المعرفة فيشمل الناس كلهم بهداه من مختلف الأمم والشعوب» [فضل الله، من وحي القرآن، ج 19، ص 289].

ومن الآيات القرآنية التي تدلّ على عالمية التشريعات الإلهية وشموليتها قوله تعالى: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾ [سورة الأعراف: 158]، فدلالة الآية صريحة على كون الدعوة النبوية شاملة لكل الناس والعالم، فهي «هنا في هذه الإذاعة القرآنية مجاهرة صارحة بأهمية هذه الرسالة السامية حيث تحلّق على الناس كل الناس، فكما الله ﷻ هو ﴿الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ كذلك هذه الرسالة الأخيرة تدير أمر الشرعة العالمية في السماوات والأرض، دون إبقاء لمكّلف في الكون إلا وهي تشمله» [صادقي الطهراني، الفرقان، ج 11، ص 351].

وكذلك آية: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [سورة سبأ: 28]، التي تصرّح بإطلاق الدعوة وشمولها للناس كافة، لكنّ غفلة الناس وجهلهم كان السبب في إعراضهم وعدم قبولهم وإذعانهم بها. فهو مأمور بأن «يكشف لهم عن ضلالهم، ويزيل الغشاوة التي انعقدت على أبصارهم، فلم يتبينوا طريق الهدى ... فهو صلوات الله وسلامه عليه رسول الإنسانية كلّها، والشمس التي تملأ آفاقها» [الخطيب، التفسير القرآني للقرآن، ج 11، ص 812].

وأما الروايات التي تدلّ على الشمولية ما روي عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَنْزَلَ فِي الْقُرْآنِ تَبْيَانًا كُلَّ شَيْءٍ، حَتَّى وَاللَّهِ مَا تَرَكَ اللَّهُ شَيْئًا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ الْعِبَادُ - حَتَّى لَا يَسْتَطِيعَ عَبْدٌ يَقُولُ: "لَوْ كَانَ هَذَا أَنْزَلَ فِي الْقُرْآنِ" - إِلَّا وَقَدْ أَنْزَلَهُ اللَّهُ فِيهِ» [الكليني، الكافي، ج 1، ص 59].

وَعَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لَمْ يَدَعْ شَيْئًا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ الْأُمَّةُ إِلَّا أَنْزَلَهُ فِي كِتَابِهِ وَبَيَّنَّهُ لِرَسُولِهِ ﷺ، وَجَعَلَ لِكُلِّ شَيْءٍ حَدًّا، وَجَعَلَ عَلَيْهِ دَلِيلًا يَدُلُّ عَلَيْهِ، وَجَعَلَ عَلَى مَنْ تَعَدَّى ذَلِكَ الْحَدَّ حَدًّا» [المصدر السابق].

ف«إِنَّ اللَّهَ ﷻ هو الحاكم والمشرّع للأحكام الشرعية، وهو يثيب ويعاقب عليها، وبعث الرسل وأنزل الكتب لتعريفها للعباد. قال الله ﷻ: ﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ يَقُضِ الْحَقُّ وَهُوَ خَيْرُ الْفَاصِلِينَ﴾ [سورة الأنعام: 57]. وما من تصرف من تصرفات الإنسان إلا وله حكم خاص به حدّد من الله، فلكل واقعة حكم» [كاشف الغطاء، المدخل إلى الشريعة، ص 99].

إنّ لسان الروايات واضح وصريح في عدم وجود حادث أو واقعة دون حكم يبيّنه ويدلّ عليه؛ وبذلك تشمل الأحكام كلّ وقائع الحياة وتسري في كلّ مفاصلها؛ وهذا يجعل الإنسان يقطع بعالميتها وشمولها لكلّ جوانب الحياة الإنسانية.

## ب- الأدلة العقلية

بَدَت الأدلة العقلية شديدة الوضوح في الدلالة على أَنَّ التعاليم والأحكام والتشريعات الإسلامية عامّة وشاملة لكلّ زمان ومكان، فهي لا تقتصر على أمّة دون غيرها، حيث تنتشر خيمة الحكم الإسلامي في ربوع المعمورة معلنةً نداءها التاريخي: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ الذي يشمل الماضي والحاضر ويمتدّ ليصل المستقبل. إضافةً لذلك لا يقتصر إثبات عالمية التشريع الإسلامي وشموليته على الأدلة العقلية المتمثلة بالآيات والروايات، فالجانب العقلي موجود بأدلتته التي ينتفع بها من صفّى قلبه وأنار لَبّه لقبول الحقّ والتصديق به.

هناك دليل مهمّ يقول بأنّ كون الدين الإسلامي خاتماً للأديان السابقة يقتضي اشتماله على مجموعة من الأحكام والتشريعات التي تصل بالإنسان إلى الرشد والصواب وبلوغ طريق الحقّ، ولو لم يكن كذلك لاحتجنا إلى شريعة أخرى تتوفّر على هذه الخصيصة تكون خاتمةً لما قبلها من الشرائع؛ إذن فخاتمية الدين الإسلامي تقضي بشموليته وعالميته. [ايازي، جامعيت قرآن، ص 34 و35]

والدليل الآخر هو دليل الهداية وملخصه يقول بأنّ الخالق تعالى أوجد الإنسان من أجل هدايته، وهذه الهداية تستلزم وجود جميع الأحكام والتشريعات التي تصل به إلى كماله وهدايته، وبذلك تكون هداية الإنسان سبباً لأن يكون هذا الدين بتعاليمه شاملاً لكلّ التشريعات التي تضمن هداية الإنسان وكماله. [كرمي، جامعيت قرآن، ص 101 - 104]

وهناك أمر وجداني يمكن ملاحظته من القدرة التي يمتلكها الإسلام على الانتشار والنفوذ إلى قلوب الأفراد، فخاصية الانتقال والجاذبية الموجودة في الدين الإسلامي النابعة من اتّصاله بالله تعالى، وعدم تعرّضه للتحريف والتبديل في أحكامه يمكن اعتبارها واحدةً من أهمّ خواصّه الذاتية ولوازمه القريبة، وهو ما يمكن ملاحظته بالحسّ وإدراكه، فكم من الأفراد قد دخلوا أفواجاً في الدين بعد سماعهم لآياته وإطلاعهم على نهجه وشرعته الإلهية، وما كانت العلمانية إلّا ردّاً على ذلك الانتشار واتّجاهاً يدفع بالمدّ الإسلامي نحو الغرب وتشويه صورته في الشرق؛ بعبارة أخرى لقد انبثقت العلمانية في أحد مواقفها لتواجه البعد العالمي في التشريع الإسلامي، وتعمل على تقويضه والحدّ منه.

**ثالثاً: طبيعة التشريع الالهي (الواقعية) (التشريعات الإلهية هي قضايا حقيقية وليست قضايا خارجية)**

إنّ القضايا التي تتعلّق بالأحكام الشرعية هي قضايا حقيقية وليست خارجية كما يذكر ذلك علماء الأصول، إذ صرّحوا بأنّه «لا شكّ أنّ القضايا الشرعية ليست قضايا خارجية، بل إنّما هي

قضايا حقيقية يكفي في صدقها فرض تحقّق موضوعها ... فالذي يظهر من ملاحظة القضايا الشرعية أنّ الأحكام تلحق الموضوعات على تقدير الوجود. نعم، يتوقّف فعلية هذا الحكم في الخارج على وجود [الموضوع]» [كلان تري، مطارح الأنظار تقريرات بحث الشيخ الأنصاري، ج 4، ص 381]. والفارق النظري بين القضيتين: أنّنا بموجب القضية الحقيقية نستطيع أن نقول: لو ازداد عدد العلماء لوجب إكرامهم جميعاً؛ لأنّ موضوع هذه القضية العالم المفترض، وأي فرد جديد من العالم يحقّق الافتراض المذكور، ولا نستطيع أن نوّكد القول نفسه بلحاظ القضية الخارجية؛ لأنّ المولى في هذه القضية أحصى عدداً معيّناً وأمر بإكرامهم، وليس في القضية ما يفترض تعميم الحكم لو ازداد العدد» [الصدر، دروس في علم الأصول، ج 1، ص 167].

والقول بحقيقة القضية في التشريع الإسلامي كما يذهب إلى ذلك عامّة الأصوليين يعدّ دليلاً مهمّاً على عالمية التشريع الإسلامي وشموليته لكلّ زمان ومكان، فهو لا يقتصر على جماعة دون أخرى ولا على زمان أو مكان دون آخر.

#### رابعاً: إشكالات العلمانية على عالمية التشريع الإسلامي والردّ عليها

قبل التعرّض لمجموعة الإشكالات التي يوردها الاتجاه العلماني على التشريع الإسلامي، ينبغي التعرّف بشكل إجمالي على الأسس التي يركّز إليها في نظريته تلك، فالعلمانية كاتّجاه أو نظرية لم تقتصر على بعد حياتي واحد، فقد طرحت نفسها بلباس متعدّد الألوان ووجود بجوانب متعدّدة، أريد لها أن تكون نموذجاً حياتياً عصرياً يواكب الموجود البشري في أهوائه وأمنياته وكماله المفقود. فعادت أوروبا بعد أن ملكت أسباب القوّة المادّية التي زوّدها بها العلم التجريبي، ونظّمت مجتمعاتها وفقاً لمقتضيات هذا العلم، عادت نحو العالم الإسلامي الذي كان الإنسان فيه قد فقد فعاليته منذ زمن بعيد، بل غدا بسبب عوامل ثقافية معيّنة غريبة عن الإسلام لا بست عقل المسلم وروحه، مجرّد "معلومات" ساكنة. وهكذا فبسبب خللٍ في صلاحية وأهلية العامل (المسلم) لم تعد الفكرة (الإسلام) كما هو شأنها دائماً، طاقةً متحرّكة. وحدث اللقاء بين العالم الإسلامي والحضارة الحديثة في صورة صدام عنيف في جميع مراكز الحضارة الإسلامية في آسيا وأفريقيا متمثلاً في صورة الاستعمار الذي أصاب العالم الإسلامي بالذهول، بينما تمتّعت أوروبا التي تحرّكها أطماعٌ لا حدّ لها إلى جانب ذكريات التاريخ السوداء المذلّة، بنشوة الانتصار. [شمس الدين، العلمانية، ص 28]

وأما إذا أردنا إحصاء جوانب العلمانية وأسسها، فإننا نجد جوانب وأسساً اعتمدتها العلمانية في سيرها، فقد نادى بالعلمية (Scientism)، وهي تعبير عن ميولها الواضحة في القول بأصالة المنتج

العلمي والتجريبي، فالحق ما أثبتته التجربة وجاء به العلم، والصدق يولد من رحم المختبرات والطبيعة، ولا قدرة غيرها في الإقناع أو الإثبات. وقد نشأ هذا من تقديسها للعقل<sup>(2)</sup> والإدراك الإنساني (Rationalism) الذي رآته قادراً على إيجاد القوانين وسنّها، وحلّ كلّ ما ابتلت به البشرية وما تعانیه من مشاكل وأحداث. وأدّى بها هذا إلى القول بالنسبية (Relativism)، فلا توجد حقائق مطلقة ولا أحكام مطلقة، فقد نادت بالنسبية في حقل الأخلاق والمعرفة، فلا وجود للحسن والقبح المطلقين، كما أنّ العقل الإنساني لقصوره لن يتمكن من إدراكهما. وقد اتّجهت العلمانية في بعدها الاعتقادي للقول باللا دينية (Laicism) فقد أسقطت مفهوم المقدّس والرّب، ونادت للعيش وفق الرغبات والأهواء بعيداً عن تعاليم الإله. وتظهر الإباحية (Antinomism) في بعدها الاجتماعي الذي ينادي بالحصول على الحرّية المطلقة للبشر، والتخلّص من كلّ القيود المفروضة على التعاملات والعلاقات التي تحكم الأفراد، وفي بعدها الفردي رأت الإنسانية (Humanism) الحلّ الأمثل في نجاة الإنسان، ويُقصد بالإنسانية الاتجاه الذي يرى الإنسان مركز العالم وأهمّ ما فيه وهو المدار في تشخيص الخير والشرّ، وهو خالق القيم ومصدرها، فقد احتلّ الإنسان مكان الإله.

[انظر: اسد على زاده، اسلام و سكولاريزم، ص 103 - 106]

فالاتّجاه العلماني يعتبر الشعور الديني شيئاً مكتسباً لدى الإنسان، يلجأ إليه عند بحثه عن قوى غيبية يؤمن له الإحساس بالأمان، فولّد مفهوم الإلهية والدين، لكنّ هذه النبوءة لم يكتب لها العمر طويلاً حيث أفلت على خجل، لكنّها تشبّثت بحركات دينية مصطنعة تعمل من جهة على إرواء العطش العقدي لدى الأفراد وتحمّد نار شوقهم للإله الخالق، وتبقيهم تحت لواء العلمانية والانصياع لأوامرها، وكانت هذه الحركات وثنية وهيمية اهتمّت بالهامشي والمقصي والشاذّ.

[طيب بن عون، العلمانية عند الغرب بين جدلية الدين والوضعية المادية، ص 167]

وبعيداً عن مناقشة هذه الأسس التي تحتاج مجالاً واسعاً في تبينها والردّ عليها؛ وما ذلك إلّا لخطورتها وتغلغلها في الكثير من الأذهان والفكر الإنساني بأشكال عديدة، لكنّ ثمارها واضحة ونتائجها بيّنة على جميع المستويات لأدنى تأمل في الوضع الذي يعيشه عالمنا اليوم. ونترك بيان هذه الأسس لننتجها إلى عرض الإشكالات التي جاءت بها العلمانية على التشريع الإسلامي، وسنقوم بذكر أكثرها أهميّة ووضعها تحت عناوين كليّة، فهي وإن بدت عديدة إلا أنّها تعود لأمر وعناوين عامّة سنأتي على ذكرها:

2- يقصد من العقل هنا العقل المعتمد على المدركات الحسيّة (العقل التجريبي)، ويحصر الإدراك الإنساني بالبعد المادّي.



## أ- الجنبه الأخرية في الأحكام الدينية

يعود هذا الإشكال للاعتقاد القائل بأن الدين واحكامه وتشريعاته جاءت من أجل بيان الطريق لسعادة الانسان وفلاحه في الآخرة، وأمّا الحياة الدنيا فهو حرّ فيها وليس للأحكام الدينية تقييده والسيطرة عليه، فطبيعة الدين بوصفه نظاماً لفلاح الإنسان وسعادته الأخرية لا ينسجم والتشريعات الدنيوية التي تهتمّ بالدنيا، وتصبّ كلّ تركيزها عليها، كما أنّ ماهية الدنيا تختلف عن ماهية الأحكام والتشريعات المنتسبة للسماء، فلا يمكن المزاجية بين ما هو إلهي ودنيوي.

[انظر: سروش، مبادئ العلمانية، ص 10 - 12]

## الجواب

1- من قال بأنّ التشريع الديني يضمن السعادة الأخرية ويقتصر فقط عليها، فالدنيا وحسب النصوص الدينية مزرعة الآخرة<sup>(3)</sup>، والاهتمام بتكليفها مقدّمة للحياة الطيّبة في الدار الآخرة<sup>(4)</sup>، وبذلك فالتشريعات الدينية تضمن الآخرة وتهتمّ بها من خلال تقنين الدنيا وتنظيمها؛ ليعيش الإنسان بكرامة واطمئنان.

2- أنّ إجراء التكليف وتطبيق التشريع لا يستدعي الانصهار التام بين الأحكام والحياة، فلا حاجة لذلك أصلاً؛ إذ إنّ الالتزام بالتشريع وأداء التكليف لا يلزم منه انقلاب الدنيوي دينياً، وهذا معلوم بالوجدان. وكما يعبر الشيخ جواد آملّي، فالاتحاد هنا ليس في الماهية، بل في الوجود الخارجي وهو من باب الحمل الأولي والشائع عند المناطق، أي أنّ أحكام الدنيا لن تصبح دينيةً بذلك، فلكل ماهيته ووجوده المستقلّ. [جواد آملّي، نسبة الدين والدنيا، ص 91]

3- مشكلة أتباع التيار العلماني هي في اتّصاف الحكومة التشريعية بوصف الدين فتصبح دينية، فهم يسعون للحيلولة دون تدخّل الدين في شؤون الأفراد الاجتماعية؛ لكيلا تتبدّل الحكومة من الوصف الدنيوي إلى الديني، ونحن نسأل ما الضير في تبدّل ماهية الحكم الدنيوي ليكون دينياً في حال كون إمكانه جدلاً، وما هي المشكلة في اتّباع المؤمن في تطبيق الأحكام للتشريع الإلهي ما دام يتبع الإرادة الإلهية، سواء كان الاتّباع تحت أيّ اسم، فالمهمّ هو تطبيقه للإرادة الإلهية.

[انظر: لاريجاني، الحكومة الإسلامية، ص 56 و 57]

3- قال رسول الله ﷺ: «الدنيا مزرعة الآخرة» [المجلسي، بحار الأنوار، ج 73، ص 106].

4- عن الإمام علي عليه السلام أنّه قال: «بالدنيا تُحرز الآخرة» [نهج البلاغة: الخطبة 156].



## ب- ثبات الأحكام الدينية

مسألة الثابت والمتغير من المسائل التي ما فتئت المحافل العلمانية تتناقلها نقداً متوالياً، فالشمولية التي تنادي بها العلمانية أو الحداثة أضحت تتقاطع مع الثوابت وتحارب التراث، مما أدخلها ذلك في صراع كبير مع الثقافات أفرز سجالات فكرية ونقدية، وانقسم النقاد على إثرها إلى معسكرين متباينين يدافع الأول عن الثوابت والتراث والهوية، فيما انبهر الثاني بها فما فتئ يدافع عن العلمانية والحداثة رافضاً الثوابت والتراث. [انظر: الخطاب، الحداثة وسؤال التجاوز، ص 122]

يتلخص هذا الإشكال في كون أحكام الحياة متغيرةً، وهذا التغير لا يقتصر على مرحلة أو جنبه دون أخرى، فالتغير والانتقال من حال إلى حال هو سمة بارزة في هذه الدنيا، هذا من جهة، ومن جهة أخرى نشهد ثبات الأحكام والتشريعات الدينية ووحدتها، فعلم الفقه مثلاً يراه بعضهم علمًا تابعًا، وقد جاء بعد تأسيس المجتمع الإسلامي، فهو لم يؤسس كما إنه يطرح برنامجاً في إدارة المجتمع، فقد جاء بعد تكون المجتمع وقام بإصدار الأحكام؛ فلم يقم بعمليات توسعة أو تأمين أو انتخابات أو فصل القوى والسياسات... بل جاء متموضعاً في موضع خاص، فالأحكام والتشريعات تشمل مسائل المجتمع الفقهية وليست كل مسائله. [انظر: سروش، العلمانية، ص 21]

وبذلك ينشأ عن هذا الإشكال مجموعة من الأمور:

حيلولة الأحكام والتشريعات الإسلامية دون التطور والانفتاح والتقدم.  
عدم اشتغال الإسلام على منظومة اجتماعية واقتصادية وسياسية متكاملة.  
عدم قدرة الإسلام على حلّ المشاكل الحياتية للفرد المسلم، وفقدانه مرونة التدخل في الشؤون الدنيوية.

## جواب الإشكال

1- ليست كل الأحكام ثابتة بالمعنى الذي يذكره أصحاب الإشكال، فهناك أحكام ثابتة وعامة لكل البشر: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ﴾ [سورة الروم: 30]، وهناك أحكام فوضها الله للنبي والقائمين مقامه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [سورة النساء: 59]، وهناك قسم من هذه الأحكام يعبر عنها بصلاحيات الوالي، وقد وضع هذا الأصل في الإسلام ليلبي حاجات الناس المتغيرة في كل عصر وزمان، وفي كل منطقة ومكان، من دون أن تتعرض أحكام الإسلام الثابتة إلى النسخ والبطالان، كما أنها تغطي حاجات المجتمعات الإنسانية. [انظر: طباطبائي، فراهيى از اسلام، ص 73 - 77]

2- يقوم هذا الجواب على التغيّر الذي يعتري المواضيع وبشكل غير ملحوظ وبهدوء تام، فقد نرى الموضوع ساكناً، لكنّ هناك تحولاتٍ وتغيّراتٍ تقبع خلف ذلك السكون، فالكون وان بدا ساكناً إلاّ أنّه ينطوي على تغييرات وتحولات مستمرة ودائمة، فالمواضيع متحوّلة وكذلك العلاقات التي تحكم تلك الموضوعات في تغيّر وتحول مستمر. [انظر: الخميني، صحيفة النور، ص 170]

3- يركز هذا الجواب إلى نظرية السيد محمدباقر الصدر، القائلة بوجود منطقة الفراغ التشريعي، وتتلخّص هذه النظرية باشتمال الإسلام على منطقة خالية من الأحكام الإلزامية ضمن نطاقه التشريعي، وهذا الفراغ لا يمثّل نقصاً في الجانب التشريعي أو إهمالاً من المشرّع، بل يمثّل قدرة للشريعة ومرونةً على مواكبة مختلف الظروف والأحوال، وأمّا ملئ هذا الفراغ فيقع على عهدة وليّ الأمر الذي يملؤها وفق مقتضيات الزمان ومصالحه. [انظر: الصدر، اقتصادنا، ص 722-727]

وما تشترك فيه هذه النظريات هو مرونة الشريعة وقابليتها للتطبيق على مختلف الأزمنة والأمكنة والأحوال، ووجود سلطة إلهية تقوم بذلك وفق أسس ومبادئ شرعية وإلهية.

#### ج- الجنبه الفردية في الأحكام الدينية

يعتمد هذا الاشكال على مقولة (مجيء الدين لربط الإنسان بخالقه)، فجوهر الأحكام والتشريعات يتعلّق بهذا الأمر، ولا علاقة له بباقي جوانب الحياة. «إنّ الدين علاقة خصوصية بين الخالق والمخلوق... والإنسان من حيث هو إنسان، أي بغضّ النظر عن دينه ومذهبه، صاحب كلّ حقّ في خيرات الأمّة ومصالحها ووظائفها، وهذا الحقّ لا يكون له من يوم يدين بهذا الدين أو ذاك، بل من يوم أن يولد» [محمود أحمد، الدولة في الفكر النهضوي العربي الحديث، ص 38].

كما يقول أصحاب هذا الإشكال بأنّ النصوص الدينية مبهمّة وغير واضحة، وحاوية لأسرار بعيدة الغور عن منال بسطاء وعامّة الناس. فالنصّ الديني يحتوي على أبعاد كثيرة والعمل على بيانها وإيضاحها يستلزم تسطيحه وإخفاء أسرارهِ وإلغاء ديمومته. [انظر: سروش، العلمانية، ص 10]

الجواب: أنّ دين الحقّ المتمثّل في الإسلام جاء لتنظيم العلاقات الأربع:

1- علاقة الإنسان برّبهِ وخالقه.

2- علاقة الإنسان بأبناء نوعه ونظيره في الخلق.

3- علاقة الإنسان بالطبيعة والكون.

4- علاقة الإنسان بنفسه وذاته.

فمن قال: بأن العلاقة الفردية تستلزم عدم الدخول في أجواء الحياة الأخرى، فحرّى بمن وصف نفسه بقوله: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ [سورة ق: 16] أن يكون المسيطر والقائم والمحيط بكلّ علائق الإنسان وارتباطاته الفردية والاجتماعية والسياسية، كما أنّ القول بإبهام الدين وعدم إمكان فهمه يجري حتّى على العلاقة الفردية المزعومة، فالقول بفردية الارتباط الناشئة من الوصايا والتعاليم الدينية تكون مشمولة أيضاً بذاك الأصل الموهوم، فإبهام النصّ الديني سيسري إلى علاقة الفرد برّبّه ويشملها ويخرجها عن حيز التحقق، وما المانع في كون الأحكام الدينية شاملةً لجانب العلاقات الاجتماعية والسياسية وغيرها، ما دامت تسيطر على البعد الفردي والشخصي، وهو الأصل فيها والأكثر أهميّة؟

### الخاتمة

مثّلت العلمانية اتّجاهًا وُلد من رحم انفصال الدين عن شؤون الإنسان الدنيوية، فقامت بإلغاء المقدّس والإلهي لتجعل الإنسان مكانه؛ فأعطته من القدسية ما جعلته الأساس في بنيتها المعرفية والوجودية، فصار نتاجه العلمي هو المصدر للمعرفة الأصيلة التي باتت نسيبةً تتبع أهواء أصحابها وميولهم، ولضمان حرّيته المطلقة وانعتاقه من أيّ تكليف أو تشريع يقنن حياته وينظّمها، فقد نادت بالإباحية حلًّا لتلبية عطشه وميوله المادّية. قد يعتقد بعضهم أنّ العلمانية تشابه في بعض جوانبها عالمية الإسلام وشموليته ورسالته الكونية، ولكنّ الحقّ في أنّ العلمانية - ولكونها وليد انفصال الكنيسة عن الحياة الفردية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية - قد باتت العدوّ اللدود للأديان السماوية، فقد جاءت بنماذجها الساخرة لتطبّقها وتقوم بإجرائها في البلدان الإسلامية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تتميّز السمة والصبغة العالمية التي يدعو إليها الإسلام شيئًا فريدًا وسمةً متميّزةً به تنبع من إلهية كتابه والأحكام التي اشتمل عليها. إنّ شمولية التشريع الإسلامي وعالميته أمر يثبتته النصّ القرآني والروايات الشريفة والأدلة العقلية، وقد اتّضح جليًّا كون الأحكام والتشريعات الإلهية أحكامًا وتشريعاتٍ إلهيّة لم تختصّ بمكان أو زمان معيّنين. أورد أتباع الاتّجاه العلماني مجموعةً من الإشكالات التي ظهر خاؤها وعدم تماميتها للدلالة على نفي العالمية.

## قائمة المصادر

القرآن الكريم.

إيمان حسن أحمد، علاقة الفطرة بالمقاصد الشرعية، رسالة جامعية، كلية العلوم الإسلامية، 2015 م.

ابن فارس، أحمد، معجم مقاييس اللغة، مكتب الإعلام الإسلامي، قم، 1404 هـ.

اسد على زاده، اكبر، اسلام وسكولاريزم، نشره مبلغان، شماره 29، 1381 ش.

الأزهري، محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، دار إحياء التراث العربي، 2001 م.

الأشقر، عمر، المدخل إلى الشريعة والفقه، دار النفائس، الأردن، 1425 هـ.

الجوهري، إسماعيل بن حماد، تاج اللغة وصحاح العربية، دار الكتب العلمية، بيروت،

1999 م.

الحفني، عبد المنعم، المعجم الشامل لمصطلحات الفلسفة، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط 3،

2000 م.

الحميري، نشوان بن سعيد، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، دار الفكر، دمشق،

1999 م.

الخطاب، حنان، الحداثة وسؤال التجاوز، مجلة العمدة في اللسانيات وتحليل الخطاب، العدد

السادس.

الخميني، روح الله، صحيفة النور، مؤسسة نشر وتنظيم آثار الإمام الخميني، قم.

الراغب الإصفهاني، حسين بن محمد، مفردات ألفاظ القرآن، الدار الشامية، بيروت، 1412 هـ.

الزبيدي، محمد بن محمد مرتضى، تاج العروس من جواهر القاموس، دار الفكر، بيروت،

1994 م.

الصدر، محمد باقر، اقتصادنا، دار التعارف، بيروت، 1987 م.

الصدر، محمد باقر، دروس في علم الأصول، جماعة المدرسين في الحوزة العلمية بقم، 1418 هـ.

الطباطبائي، محمد حسين، الميزان في تفسير القرآن، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت،

1390 هـ.

الطبرسي، الفضل بن حسن، مجمع البيان في تفسير القرآن، ناصر خسرو، تهران، 1372 ش.

القرضاوي، يوسف، الإسلام والعلمانية وجهًا لوجه، مكتبة وهبة للطباعة والنشر، القاهرة،

1997 م.

- المجلسي، محمدباقر، بحار الأنوار، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1396 ش.
- المختار الأحمر، العلاقة بين الفطرة والشريعة، مجلة الإسلام في آسيا، العدد 1، 2018 م.
- ايازي، محمدعلي، جامعيت قرآن، نشر كتاب ميبين، رشت، 1380 هـ.
- جوادي آملي، عبد الله، نسبة الدين والدنيا، برسي ونقد نظريه سكولاريزم، نشر اسرا، قم، 1381 ش.
- حسيبة مصطفى، المعجم الفلسفي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 1433 هـ.
- رابيرتسون، رونالد، العالمية (كتاب باللغة الفارسية)، ترجمة كمال بولادي، نشر ثالث، طهران، 1992 م.
- سبحاني، جعفر، مفاهيم القرآن، مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام، قم، 1421 هـ.
- شمس الدين، محمد مهدي، العلمانية، المؤسسة الدولية، بيروت، 1996 م.
- طباطبائي، محمد حسين، فراهاني از اسلام، جمع سيد مهدي آيت الهي، طهران، جهان آرا.
- طيب بن عون، العلمانية عند الغرب بين جدلية الدين والوضعية المادية، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد الثامن، العدد 1، 2022 م.
- كلان تري، أبو القاسم، مطارح الأنظار.. تقارير بحث الشيخ الأنصاري، ط 2، مجمع الفكر الإسلامي، قم المشرفة، 1425 هـ.
- لاريجاني، صادق، مشروعيت حكومت اسلامي، سروش انديشه، سال دوم، شمارگان 7 و 8، 1378 ش.
- محمود أحمد، الدولة في الفكر النهضوي العربي الحديث، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- مكارم الشيرازي، ناصر، الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل، مدرسه الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام، 1421 هـ.
- نبيل درار، الدين والتحديات الحديثة، المجلة الجزائرية للدراسات الإنسانية، العدد 2، 2021 م.
- كريمي، مصطفى، جامعيت قرآن، مؤسسة المصباح الثقافية، بيروت، 1436 هـ.